The Administration & Economic College Journal
For Economics & Administration & Financial Studies
Vol.17,N3, P P -
ISSN PRINT 2312-7813
ISSN ONLINE 2313-1012
رقم الايداع ١٥٥٧ لسنة ٢٠١١
مجلة كلية الإدارة والاقتصاد للدراسات الاقتصادية
والإدارية والمالية
المجلد ١٧، العدد ٣ تموز ٢٠٢٥ ص ١٦٩- ص ١٩٠

The importance of tax reform in rentier economies: Iraq as a model

أهمية الإصلاح الضريبي في الاقتصادات الريعية .. العراق نموذجاً

*أ.م. كريم عبيس حسان
*أ.م د. عبد الجاسم عباس على ألله
*م. د. رسلان عبد الزهرة الجبابي
**م.م. عماد سعدون شياع

Abstract

Iraq is no longer isolated from the rest of the world and the region; it both influences and is influenced by global trends. Therefore, it is imperative for Iraq to keep pace with the ongoing development and progress. This cannot be achieved through the existing indicators, systems, legislations, and traditional resources within the structure of the Iraqi economy. Economic policymakers must align with the advanced indicators that reflect the overall movement of the global economy. This alignment can only be achieved by activating fiscal policy tools, including both expenditure policy and tax policy, through an economic reform that safeguards the country from the dangers of a one-sided economy with negative consequences. Such reforms can only be implemented through the overhaul of the country's tax system, including its framework, legislation, and management

*جامعة بابل – كلية الادارة والاقتصاد
**جامعة المستقبل - كلية العلوم الإدارية

المستخلص :

لم يعد العراق منعزلا عن بقية دول العالم والمنطقة فهو يؤثر ويتأثر لذلك لابد ان يواكب حركة التطور و التنمية وهذا لا يتم من خلال ما هو موجود في هيكل الاقتصاد العراقي من مؤشرات ومنظومات وتشريعات وموارد تقليدية وعلى القائمون على الشأن الاقتصادي ان يواكبوا ما وصل اليه العالم من مؤشرات عالية في مجمل حركة الاقتصاد في العالم وهذا لا يتم الا من خلال تفعيل أدوات السياسية المالية سواء كانت السياسة الانفاقية او السياسة الضريبية عبر اصلاح اقتصادي يجنب البلد الاقتصاد الأحادي الجانب ذو الاثار السلبية وهذا لا يتم الا من خلال الاصلاح الضريبي ٠

المقدمة :

علينا ان لا نغفل اهمية الاصلاح الاقتصادي سيما المالي الضريبي سواء لجهة كونه أحد الوسائل الاساسية للمساهمة في التنمية والتطوير في كل الجوانب وصولاً للرفاه الاقتصادي والاجتماعي ام من جهة كونه فاعلا اساسيا لنشر العدالة في اعادة توزيع الدخل والثروه او لجهة جذب الاستثمارات الضرورية لتعظيم الدخل القومي.

مشكلتنا في بحثنا هذا تتمحور في كون الاقتصاد العراقي ريعي احادي الجانب وهذا معروف المخاطر والآثار على مستقبل البلد ككل لذلك انطلقت فرضية البحث من ضرورة تعظيم الايرادات غير الريعية (النفطية) في العراق لتخطي مشاكل الريع او الاقتصاد الريعي

وتوصل البحث الى استنتاج مفاده ضعف الجهد الضريبي من جهة تنويع الإيرادات العامة لذلك اوصى البحث الى ضرورة سلوك اصلاح اقتصادي قائم على اسس حديثة للمشاركة ألفاعلة في تمويل برامج الانفاق الحكومي وتخطي عقبات هذا الإصلاح بالاعتماد على الخطط العلمية الفاعلة لتنويع مصادر الايراد وتخطي التشويه الهيكلي في الاقتصاد العراقي عبر دراسة واقع الايرادات النفطية (الريعية) وكذلك موقع الايراد الضريبي ثم دراسة اسس الاصلاح الضريبي في العراق لتعظيم الايراد غير النفطي.

مشكلة البحث:

ان ضعف الايرادات الضريبيه وقلة الوعاء الضريبي قاد بالنتيجه الى هيمنة الإيرادات النفطية على مجمل الإيرادات العامة والناتج المحلي في العراق وما يعني ذلك من تعرض الاقتصاد

العراقي والموازنة العامة لعدم الاستقرار وانسحاب تقلبات الأوضاع الدولية على مجمل مؤشرات البناء الهيكلي للاقتصاد العراقي ٠

هدف البحث:

بيان اهمية الاصلاح الاقتصادي ومنه الاصلاح الضريبي من تصويب مسار ايرادات الموازنه العامه وصولاً لبيان تأثير الإصلاح الضريبي في النمو الاقتصادي سيما الإيرادات غير النفطية وأهمها الإيرادات الضريبية ٠

فرضية البحث:

ان تفعيل سياسة الاصلاح الضريبي تقود بالنتيجه الى معالجة الاختلالات الهيكليه في الاقتصاد العراقي وزيادة كفاءة

السياسات الاقتصاديه في تحقيق النمو والتنميه وتفادي مخاطر عدم انتظام الايرادات النفطيه سيما في العراق ٠

هيكلية البحث:

للوصول الى هدف البحث صار لزاماً تقسيم البحث الى ثلاثة مطالب ثم التوصيات والاستنتاجات وقائمة المصادر

المطلب الاول: تناول الإطار المفاهيمي للإصلاح الضريبي والاقتصاد الريعي

والمطلب الثاني: بحث واقع الايراد النفطي الريعي والضريبي في العراق

والمطلب الثالث: غطى اسس الاصلاح الضريبي لتعظيم الإيرادات العامة في الاقتصاد العراق

المطلب الأول / الاصلاح الضريبي – الاقتصاد الريعي ٠٠٠ المفهوم والاهميه

اولا: أهمية الضرائب في الاقتصاد الوطني

معروف أن الايرادات العامة هي جميع المبالغ النقدية التي تحصل عليها السلطات العامه بواسطة هيئاتها العامة بشكل مدفوعات نقديه ترد الى الخزينة العامة بشكل نهائي بهدف تمويل النفقات العامه للدولة.

والإيرادات بشكل عام على أقسام منها ما هو عادي مثل الدومين بأنواعه ومن أهمها الريع النفطي وكذلك الايرادات السيادية ومنها الضرائب والرسوم والغرامات والمنح والهبات ..... ومنها ماهو غير عادي كالديون بمختلف انواعها٠

أذن الضرائب جزء من الإيرادات العامة لأي دوله لكنها تتفاوت في نسبة مساهمتها في مجمل الايرادت العامه من دولة لأخرى حسب درجة تقدم الدولة وتخلفها وهي بكل الأحوال تمثل مبلغ مالي يدفعه الافراد جبراً للدولة تعبيرا منهم عن المواطنة أو تسديد التزامات تعاقديه اجتماعيه بين المواطن والدولة حيث تقوم الاخيرة بحماية المواطن وتقديم كافة أنواع الخدمات مقابل التزام المواطن بدفع هذه الالتزامات وبكل الاحوال تكمن أهمية الضرائب بالآتي (١):

١- أنها مصدر رئيس من مصادر الايرادات العامة لتمويل النفقات العامة اي أنها تهدف لتحقيق اهداف مالية ولو كانت الدولة غير ريعية ولا تملك من الموارد الطبيعة مورد مهم يذكر كمصر والاردن والمغرب ومن هذه الموارد (النفط، النحاس، الفوسفات، الغاز، الذهب) بكميات اقتصاديه فمن اين تمول هذه الدولة نفقاتها التشغيلية أو الاستثمارية؟ ومن هنا تكمن أهمية الايراد الضريبي في تمويل نشاط الدولة الانفاقي.
٢- تحقيق أهداف اقتصادية واجتماعية تساهم في التوجه نحو مجتمع آمن مستقر مزدهر مرفه لا يتأثر كثيراً في الازمات الاقتصادية سيما على المستوى الكلي كالتضخم والبطالة والفقر عن طريق تقليل الفوارق الطبقية وهذا يتم على طريقة فرض الضرائب التصاعدية والنسبية والاعفاءات لتشجيع قطاعات اقتصادية معينه أو القضاء على المظاهر والممارسات الضارة بالمجتمع كالتقليل من استيراد المشروبات الروحية والسكائر وغير من السلع الضاره٠
٣- تعد الضرائب إحدى أدوات السياسة المالية التي تساهم في معالجة التقلبات التي تحدث في الدورات الاقتصادية ففي حالة الركود تخفض الضرائب ويزاد الانفاق العام لزيادة الطلب الكلي والعكس صحيح في حالة الرواج تخفيض الانفاق العام وتزاد الضرائب للتأثير ايضاً على الطلب الكلي للوصول الى حاله التوازن المطلوب

ثانياً: اسباب ضعف الحصيلة الضريبية.

يمثل ضعف الحصيلة الضريبية التحدي الكبير والخطير بالنسبة للدول غير الريعية ومن اهم اسباب هذا الضعف ما يأتي (٢):

أ- المشكلات في الجانب القانوني والاداري والفني حيث يجب ان يكون النص التشريعي الخاص بفرض الضرائب نص واضح مفهوم بسيط المفردات مشرع بلغه قانونية سهله مدعمه بكادر وظيفي متخصص كفيء ذو خبرات متراكمة تستطيع التعامل مع مختلف الظروف ومع مختلف طبقات المجتمع مسلحة بثقافة مهنية متخصصة تتعامل مع آليات تحصيل ضريبية بشكل لا ينفر معه المواطن من عملية دفع الضريبة

ب- التهرب الضريبي فالمواطن يتبع كافة السبل المتاحة للأفلات والتخلص من عملية دفع الضريبة سواءٌ بالشكل المشروع او غير المشروع متحللا من واجبة الوطني ولهذه الظاهرة العديد من الأسباب اهمها افتقار النظام الضريبي لقواعد الفعالية مثل العدالة كذلك سوء إدارة الأموال العامة. مما يفقد الثقة بهذه الإدارة ويشجع المكلفين على التهرب ومن الأسباب ايضاً عدم وجود كادر كفيء للجباية يتمتع بالنزاهة مما يولد شعور بالاستفزاز وعدم الرضا لدى المكلفين ناهيك على ضعف الوعي الضريبي بحيث تصبح ظاهرة التهرب مثاراً للتفاخر وغير معيبه في حين تعد ظاهرة مخله بالوطنية والانتماء في الدول المتقدمة أخذين بنظر الاعتبار عدم التشدد في تطبيق العقوبات بحق المتهربين مما يزيد من تفاقم هذه الظاهرة بالإضافة الى عملية الازدواج الضريبي وهي قد تكون بدافع زيادة الحصيلة الضريبية لكنها في نفس الوقت تكون مصدر تذمر للمكلف ويمهد للتهرب من الضريبية وهناك الكثير من الأسباب الأخرى لظاهرة التهرب ليس آخرها اتباع طرق غير علمية لتقدير الوعاء الضريبي ومنها طريقة التقدير الجزافي وهي طريقة تتبع في الدول التي لا تستخدم التوثيق المحاسبي للأنشطة الاقتصادية مما يسهل التواطؤ بين المخمن والمكلف من أجل تقدير أقل للضريبة مما يضر بالحصيلة الضريبية.

ثالثاً: الأصلاح الضريبي:

اختلف المختصون حول مفهوم الإصلاح الضريبي تبعاً لأسلوب أدارة الدولة المنبثق من الايديولوجية السياسية التي تحكم خطط الدولة والنظره العامة للقائمين على اقتصاد اي بلد واهم التعريفات التي تناولت الاصلاح الضريبي ما يلي (٣):

أ- عملية تضفي تعني إضفاء الشفافية على النظام الضريبي القائم سواءٌ من حيث التشريع الضريبي وكذلك الهيكل والادارة الضريبيين وجعلها أكثر واقعية مع توسيع الأوعية الضريبية واستبعاد الفقراء والتخفيف عن كاهلهم بشكل يقلل من المصروفات الضريبية

ويفعل من النظام الضريبي ويجعله أكثر اتساقاً وتناغماً مع الاداء الداخلي المطلوب والتطورات الخارجية المتسارعة.

ب- كما يعني اعتماد المعايير والنظم الرصينة وإعادة صياغة قوانين الضرائب وتنقيتها من الأساليب المتخلفة بشكل واقعي متجدد بما يتناسب مع المتطلبات الوطنية والدولية كمحاربه الفساد الاداري في الجهاز الضريبي واستخدام التكنولوجيا المتطورة في عمليات الجباية والتحصيل وكذلك استخدام الرقم الالكتروني لتعريف المكلف.

ت- كذلك تعني إعادة تقويم الإدارة الضريبية ومعالجة أوجه القصور والخلل وغيرها من الاختلالات التي تحتاج إلى إعادة بناء وتنظيم جميع مجالات العمل في الادارة الضريبية بما يكفل الارتقاء بمستوى الاداء وتحقيق الفاعلية والكفاءة والسهولة والمرونة

ث- باختصار تعني عمليه الاصلاح الضريبي إدخال تغيرات في النظام الضريبي من أجل القضاء على سلبياته كالغموض وكثرة الضرائب مما يصعب مهمة الادارة الجبائية في القيام بواجباتها خصوصاً أمام التحول نحو اقتصاد السوق.

مما تقدم يمكن القول ان الاصلاح الضريبي عملية جذرية شاملة لكل النظام الضريبي من تشريعات وإدارة وعنصر بشري وحتى البنى التحتية ذات العلاقة كالتكنولوجيا المستخدمة في التحاسب الضريبي وكل ذلك الهدف منه تسهيل وتبسيط عملية التحصيل الضريبي وجعلها واجب وطني يرجع بفائدة ومردود ايجابي لكل ابناء المجتمع وكذلك جعل هذه العملية مقبولة بها طوعاً لا جبراً ومن الجانب الاخر تغيير كم الحصيلة الضريبية مما يجعلها عملية مجزية ترفع من حجم هذه الحصيلة من مجمل الايرادات العامة بما يساعد الدولة على تمويل نفقاتها بشكل سلس وإيجابي (٤).

رابعاً: أهمية ومبررات الاصلاح الضريبي

عملية الاصلاح الضريبي ضرورة ملحه لاي بلد يعاني من مشكلات اقتصادية ومالية واجتماعية فهي خطوه ضرورية لجعل الإيراد الضريبي أداة مهمة في تمويل نشاطات الدولة وتغطية النفقات العامة المهمة لتفعيل الاقتصاد والوصول الى الاهداف المرجوة من استقرار ورفاهية وتوظيف والسيطرة على مشكلات أساسية قد تهدد أمن وكيان أي مجتمع ويأتي في مقدمتها الابتعاد قدر الامكان عن الحالة الريعيه الاحادية لتمويل نشاطات الدولة الاقتصادية وبهذا المعنى فأن الاصلاح الضريبي يكون ذو أهداف اقتصاديه مالية اجتماعية منها:

أ- اقتصاديا فأن الاصلاح يؤدي الى جذب الاستثمار سواءٌ كانت محلية أو أجنبية وجعلها تستطيع الوقوف ومنافسة مثيلاتها في الاسواق العالمية يضاف لذلك فأن الإصلاح يعني جعل الإيراد الضريبي ذو أثر واضح ومصدر أساسي وفعال بيد الدولة للابتعاد عن تقلبات الاقتصاد العالمي بوجود مصدر تمويل محلي مهم بعيداً عن تقلبات ايرادات الريوع المعتمدة للعديد من الدول ناهيك عن كون الإصلاح الضريبي وسيله مهمة لأصلاح النظام الضريبي الوسيلة الفعالة المؤثرة في فترات الركود والازمات الاقتصادية

ب- اجتماعياً معروف عن المجتمعات النامية مجتمعات تتفاوت فيها الطبقات الاجتماعية من ناحية الاقتصادية حيث الفقر والغنى إضافة الى وجود الطبقة الوسطى وبالتالي فان عملية الإصلاح الضريبي مهمة جداً لتوزيع الدخول بشكل عادل مما يؤدي الى تقليل الفوارق الطبقية والوصول الى نسبة معقولة من نسب الفقر وبالتالي الوصول الى الهدف المرسوم وهو سيادة العدالة بما يفضي الى الاستقرار الاجتماعي

ج- مالياً فأن معظم الدول التي تسلك أو تنشد الاصلاح الضريبي هدفها الاساس كما أسلفنا هو تعظيم الجانب الإيرادي للدولة وهذا لا يتحقق مع ما موجود من قوانين وتشريعات وتنظيم ومستوى وتقني وعنصر بشري تقليدي غير مهني وغير مزود بالعلوم التخصصية ذات الصلة وعليه فأن عملية الإصلاح الضريبي تعني انتهاج طريق يفضي إلى إيجاد طرق وأساليب مبتكرة وحديثة في جباية الضرائب ومغادرة الأساليب القديمة بالإضافة الى العمل على الجانب التوعوي الذي يفضي إلى بناء جيل يتحلى بالشعور الوطني يؤمن بضرورة اداء الضريبة كونه عنصر فعال ومسؤول في المجتمع (٥).

خامساً: الاقتصاد الريعي

الريعية ميزه للاقتصاد تجعله يوصف بها اي جعل الاقتصاد الوطني يعتمد في مجمل او معظم دخله القومي على مصدر واحد وهو المصدر الطبيعي كالنفط والغاز وهذا يعني أن البلد يصبح جل اعتماده على هذا المصدر في تمويل انفاقه لذلك يطلق عليه اقتصاد أحادي الجانب كمعظم البلدان النفطية ويترتب على ذلك أن هذا المصدر مادام هو الوحيد الذي يعتمد عليه اقتصاد البلد فمثلاً البلد الذي يعتمد على النفط يكون عرضه لتقلبات اقتصادية نابعه من تقلبات أسعار النفط ذاته تبعاً لأسعاره في السوق الدولية التي تخضع للعديد من العوامل كالعرض والطلب والازمات وتكلفة الانتاج وطرق الملاحة والتأمين وتقلبات اسعار العملات التي يباع بها وغيرها من

العوامل لذلك كلما كان الاقتصاد ريعياً تعرض لآثار الأزمات بين الفينة والأخرى تبعاً للظروف الدولية و باختصار فأن الاقتصاد الريعي يعني (اعتماد الدولة على مصدر واحد للدخل أو أن هذا المصدر هو المسيطر الأساسي على الدخل وهو غالباً ما يكون مصدراً طبيعياً لا يحتاج الى تعقيد كبير في الإنتاج فكرياً ومادياً وغالباً ما تحتكر انتاجه وبيعه واستلام مردوداته الدولة صاحبة القرار في الانتاج فلها المشروعية في الانتاج والتسويق واستلام العائدات). (٦)

سادساً: سمات الاقتصاد الريعي.

أ- اعتماد ايرادات الاقتصاد الوطني على مصدر معظمه يكون المصدر الطبيعي لتحصيل الدخل القومي أو تكوينه أو أنه يشكل مصدر كبير ومهم من الناتج المحلي الاجمالي كما في العراق حيث يشكل النفط في إيراداته ما بين ٨٨-٩١%من مجمل الإيرادات العامة في البلد(٧).

ب- ضعف مساهمات بقية القطاعات الاقتصادية في تكوين الدخل القومي كالقطاع الزراعي والصناعي والتجاري والخدمات وهذا الامر يفضي بنا الى نتيجة اساسية وهي الاهتمام بالقطاع النفطي وأهمال بقية القطاعات التي يجب أن يعول عليها في ديمومة الاقتصاد وازدهاره بمعنى آخر نشؤ ما يعرف بالمرض الهولندي وهو اعتماد البلدان على الريع الطبيعي وتنميته وتنشيطه وإهمال بقية القطاعات وهو أمر غاية في الخطورة كون الريع ناضب لا محال.

ج- تتسم الاقتصادات الريعية بتضخيم جانب النفقات في الموازنة العامة كون الإيرادات كافية ومستمرة مادام انتاج المورد المعتمد عليه مستمر لذلك فأن هذا النوع من الاقتصادات تتسم بارتفاع معدلات الانفاق الحكومي سواءٌ كان معبر عنه بأرقام مطلقة ام نسبه مئوية نسبه إلى الناتج المحلي الاجمالي فالأنفاق مستمر بالارتفاع بسبب اهمية تلك الموارد التي تكتسبها عن طريق الطلب العالمي المتزايد من قبل الدول الصناعية الكبرى الأمر الذي يعني استمرارية المورد المالي بشكل سلس وسهل مما يدفع هذه الدول الريعية إلى الانفتاح اكثر و التوسع في جانب النفقات العامة لأغراضها المعلنة كالتطور والتقدم و الرفاه الاقتصادي.

د- تعرض موارد الاقتصاد الريعية الى التذبذبات نتيجة تبعية مواردها المالية لهزات الاقتصاد العالمي ناهيك عن آثار حالات الطوارئ والكوارث والأوبئة وهذا كله شأن دولي يؤثر على مجمل الاقتصادات الدولية ويعرضها للصدمات هذا من جانب ومن

الجانب الآخر تكون البطالة على الأجمال موجودة وبشكل واضح في الاقتصاد الريعي كون هذا الاقتصاد يعتمد على المورد الطبيعي الذي يتسم بالاستخدام الكثيف لعنصر رأس المال.

سابعاً: اثار الريع في الاقتصاد الوطني – (٨) :

أ- سوء تخصيص الموارد الاقتصادية وضعف الجهاز الانتاجي، من الآثار السلبيه للاقتصاد الريعي مما يعني ضعف القطاعات الاقتصادية عدا القطاع الريعي سيما القطاعات الانتاجيه الاخرى وضعف منافسته داخلياً وخارجياً.

ب- الاقتصاد الريعي يضعف الوازع الوطني ومحورة الاساس الانسان حيث يفقد وازعه وارتباطه بواجباته الوطنية سيما مسؤوليته في دفع الضريبة فالاقتصاد بشكل عام يعتمد على الريع وليس على الحصيلة الضريبية .

ج- عدم استقراريه المستوى العام للاقتصاد القومي مما يهدد البلد بحدوث مشاكل اقتصادية واجتماعية سيما الاسعار والبطالة والتوظيف لأن انتاج السلع الريعية يعتمد كما أسلفنا على كثافة رأس المال وليس العنصر البشري بسبب ارتباط الجانب التمويلي بالوضع الدولي العام بما ينعكس على حياة الشعوب.

د- صعوبة تحول الدول الريعية او معظمها نحو النظام المدني الذي يتصف بالشفافية والنظام البرلماني الشعبي والرقابة والتشريع كون هذه الدول من يملك القرار الاقتصاد فيها السلطة الحاكمة حيث تكون هي صاحبة الحق المطلق في الثروات والنتيجة هي أنظمة استبدادية.

ثامناً: الإصلاح الضريبي خياراً لزيادة الإيرادات غير الريعية

من أجل الوصول إلى الاهداف الاقتصادية والاجتماعية والمالية والسياسية لأي مجتمع ينشد الاستقرار والرفاهية لا بد من وجود تيار ايرادي يغذي الدخل القومي ويتصف بالاستقراريه غير متذبذب متجدد ويتعاظم باستمرار لتلبية الحاجات المتزايدة لطبقات المجتمع وصولاً للتنمية المستدامة والكفاءة في الاداء الاقتصادي وهنا لا بد من الاشارة الى جمله من الشروط للوصول لتلك الاهداف منها:

أ- تنويع مصادر الدخل برفده بإيرادات غير ريعيه وتضخيم هذه الإيرادات تبعاً لتطور حجم النفقات العامة.

ب- وجود اراده سياسية وطنية قادره على تطبيق البرامج الوطنية في مختلف مجالات الحياة ومنها الجانب الاقتصادي المالي.

ج-رفد الايرادات العامة ببدائل غير تقليدية.

ويلاحظ ان معظم البلدان الريعيه من البلدان النامية التي تحتاج الى إصلاحات مالية بسبب سوء سياستها المالية التي أدت الى تضخيم الموازنات التشغيلية كذلك الالتفات الى اقتصاد الظل الذي هو بطبيعة الحال لا يخضع للتحاسب الضريبي حيث يقع في المنطقة الرمادية والذي يشكل في بعض البلدان ٧٠ % من نشاط القطاع الخاص وكنتيجة طبيعية يعني انخفاض الايرادات غير النفطية مما يستدعي تبني إصلاحات سريعة في البنية التحتية والقانونية للقطاع المالي وبناء المؤسسات المالية تماشياً مع تطور الاقتصادات الحديثة وكل ذلك يستدعي اعتماد مناهج جديدة ومبتكرة للأصلاح الضريبي فمن المعروف أن الحصيلة الضريبية دليل قوة الاقتصاد وتطور ارتفاع الدخول الفردية ففي البلدان المتطورة تشكل الحصيلة الضريبية ٢٥ % من الناتج المحلي الاجمالي السنوي في حين لا تتعدى النسبة ٤% في العراق .

كذلك في جانب الاستدامة المالية فهي تتطلب نطاقاً يكون فيه (معدل الضرائب المدفوعة يساوي معدل التكاليف لكل مواطن بما في ذلك حصة معينة من البنى التحتية المستقبلية) (٩) كي تبقى مستويات الخدمة بنفس الوتيرة والديمومه وهذا كله يتطلب تبني نظام ضريبي فعال يسهم في إعادة توزيع الدخل بين طبقات المجتمع كما يساعد الحكومة في استمرار التمويل والقيام بواجباتها الانفاقية للتنمية والتطوير، وهكذا نرى ضرورة الالتفات السريع والاني لإصلاح النظام المالي وبالتالي الضريبي لمواكبة ديمومة واستقرار الايرادات العامة وعدم الوقوع في فخ الريعية وتقلبات الاسواق الدولية يتبعها تعثر الايرادات فالأنفاق تبعاً لذلك .

المطلب الثاني/ واقع الإيرادات النفطية (الريعية) والضريبية في الاقتصاد العراقي

اولاً: الايرادات النفطية :-

عند دراستنا المتأنية لمتغيرات الاقتصاد الكلي و واقع الاقتصادات الريعية في الدول النامية بشكل عام نلاحظ أن هذه الاقتصادات تعاني من اختلالات هيكلية فهي أحادية الجانب فالإيراد النفطي هو المهيمن على معظم الإيرادات العامة والناتج المحلي الاجمالي ناهيك عن تخلف بقية القطاعات الاقتصادية المساهمة في الدخل القومي كذلك سيادة نمط معروف هو النمط

الاستهلاكي وهذا يحتم على القائمين على هذه الاقتصادات اللجوء الى المنطق الاقتصادي العقلاني وهو التنويع واعادة البناء وفق رؤية مستقبليه واقعية تعي اهمية تخطي الواقع الريعي والاعتماد على مصدر آخر غير ناضب وغير متذبذب الإيراد اي مستمر التدفق كالإيرادات الضريبية.

المعروف أن هناك علاقة وثيقة بين الإيرادات العامة والتنمية الاقتصادية والاجتماعية والبشرية وصولاً لتحقيق الاهداف الاقتصادية طبقا للرؤيا العلمية لمتطلبات التخطيط الاقتصادي السليم.

أن الايرادات الضريبية في العراق تعد المصدر الثاني في تمويل الإيرادات العامة بعد النفط وتشكل نسبة ضئيلة منه والجدول (١) يوضح ذلك

جدول (١) نسبة الايرادات النفطية الى الايرادات العامة في العراق

(لمدة ٢٠٠٤ - ٢٠٢٢) مليار دينار

السنوات	الايرادات النفطية (١)	معدل التغير السنوي% (٢)	الايرادات العامة (٣)	نسبة الايرادات النفطية إلى الايرادات العامة% (٤)
٢٠٠٤	٣٢.٦٢٧	---	٣٢.٩٨٢	٩٨,٩٢
٢٠٠٥	٣٩.٤٨٠	٢١	٤٠.٥٠٢	٩٧,٤٧
٢٠٠٦	٤٦.٥٣٤	١٧.٨٦	٤٩.٠٦٣	٩٤,٨٤
٢٠٠٧	٥٣.١٦٢	١٤.٢٤	٥٤.٥٩٩	٩٧,٣٦
٢٠٠٨	٧٩.١٣١	٥٥.٩٣	٨٠.٢٥٢	٩٨,٦٠
٢٠٠٩	٤٣.٣٠٩	-١٢.٤٥	٤٧.١١٢	٩١.٩٢
٢٠١٠	٦٦.٨١٩	٢٩.١٩	٧٠.١٧٨	٩٥,٢١
٢٠١١	٩٨.٠٩٠	٤٦.٧٩	١٠٨.٨٠٧	٩٠,١٥

٢٠١٢	١١٦.٥٩٧	١٨.٨٦	١١٩.٨١٧	٩٧,٣١
٢٠١٣	١١٠.٦٧٧	-٥.٠٧	١١٣.٨٤٠	٩٧,٢٢
٢٠١٤	٩٧.٠٧٢	-١٢.٢٩	١٠٥.٦٠٩	٩١,٩١
٢٠١٥	٥١.٣١٢	-٤٧.١٣	٦٦.٤٧٠	٧٧,١٩
٢٠١٦	٤٤.٢٦٧	-١٣.٧٣	٥٤.٤٠٩	٨١,٣٥
٢٠١٧	٦٥.٠٧١	٤٦.٩٩	٧٧.٣٣٥	٨٤,١٤
٢٠١٨	٩٥.٦١٩	٤٦.٩٤	١٠٦.٥٦٩	٩٨,٧٢
٢٠١٩	٩٩.٢١٦	٣.٧٦	١٠٧.٥٦٦	٩٢,٢٣
٢٠٢٠	٥٤.٤٤٨	-٤٥.١٢	٦٣.١٩٩	٨٦,١٥
٢٠٢١	٩٥.٢٧٠	٧٤.٩٧	١٠٩.٠٨١	٨٧,٣٣
٢٠٢٢	١١٧.٤٧٥	٢٣.٣٠	١٢٢.٧٩٦	٩٥.٦٦

المصدر: التقارير السنوية للبنك المركزي العراقي، مديرية الاحصاء والابحاث، سنوات مختلفة.

من الجدول (١) نلاحظ تذبذب الايراد النفطي ومعدلات نموه ونسبته الى الايرادات العامة ففي السنوات الأولى من مدة البحث نلاحظ ارتفاع متصاعد في هذه الايرادات للسنوات (٢٠٠٤ - ٢٠٠٨) وبنسب متفاوتة بالنسبة للإيرادات العامة (٩٨,٩٢% , ٩٧,٤٧% , ٩٤,٨٤% ,٩٧,٣٦%) وهذا راجع لارتفاع اسعار النفط في السوق الدولية وزيادة إنتاج النفط بعد رفع العقوبات عن العراق أبان سقوط النظام السابق.

وفي سنة (٢٠٠٩) انخفض الايراد النفطي حيث وصل الى (٤٣,٣٠٩) مليار دينار وهذا سببه انتقال آثار الازمة العالمية عام (٢٠٠٨) أزمة الرهن العقاري الى العراق.

ثم عاود الإيراد النفطي العراقي بالارتفاع مرة أخرى للسنوات (٢٠١٠ , ٢٠١١ , ٢٠١٢)

وكما هو واضح في الجدول وهذا راجع الى زيادة اسعار النفط مرة أخرى ثم عاود هذا الايراد الى الانخفاض في المدة (٢٠١٦-٢٠١٣) حيث بلغ عام (٢٠١٣) (١١٠,٦٧٧) مليار دينار ثم (٤٤,٢٦٧)مليار دينار عام (٢٠١٦) بسبب تدهور اسعار النفط من (١٠٧) دولار / برميل الى (١٠٣) دولار / برميل والسبب الأخر في هذا الانخفاض هو تدهور الكميات المنتجة بسبب

دخول داعش لبعض محافظات العراق ومنها منتجه للنفط عام (٢٠١٤) مما سبب عجزاً كبيراً في الموازنة العامة ، بعد ذلك وفي الاعوام (٢٠١٧ -٢٠١٨) عاودت الايرادات الى الارتفاع مرة أخرى بسبب بلوغ سعر برميل النفط اكثر من (٥٠) دولار بعد التحرير من الارهاب وبعد اتفاقية اوبك بتخفيض كميات معينة من انتاج النفط وحصل انخفاضاً في الأعوام (٢٠١٩ - ٢٠٢٠) وبمعدلات تغير سنوية (٣,٧٦ – ٤٥,١٢-)

اي من(٩٩,٢١٦) الى (٥٤,٤٤٨) مليار دينار على التوالي بسبب انخفاض اسعار النفط إلى ٦٠ دولار/ برميل وبسبب ايضاً انتشار جائحة كورونا مما أدى إلى إنحسار الطلب العالمي على النفط نتج عنه عودة العجز في الموازنة العامه العراقية .

ثم عاودت الايرادات النفطية للعراق للارتفاع للمدة (٢٠٢١-٢٠٢٢) الى

(٩٥,٢٧٠-١١٧,٧٤٥) مليار دينار بعد زيادة الطلب العالمي الناتج عن تحسن الوضع الصحي بعد تراجع وانحسار جائحة كورونا.

من كل ذلك نستنتج ما يلي:

١- عدم ثبات الإيراد النفطي (الريعي في العراق) وهنا انخفاض في بعض السنوات كبير له آثار خطيرة كالعجز في الموازنات وتعثر خطط التنمية والتطوير وكذلك ينعكس ذلك على الموازنة التشغيلية (الرواتب والاجور والاعانات) مما يعني اضطراب الوضع المعيشي والاجتماعي.

٢- ان الايراد النفطي له الحصه الكبرى من الايرادات العامة وهذا واضح من خلال تطور الايرادات وانخفاضها، وبكل الأحوال نلاحظ أن متوسط نسبة الايرادات النفطية الى الايرادات العامة في العراق بلغ ٩٥ ٪ وهي نسبه تعني ان الاقتصاد العراقي اقتصاد ريعي بامتياز يعاني من اختلالات هيكليه هيكلية عميقة جداً.

ثانيا: الايرادات الضريبية

لم تكن الضرائب اداة غير ذات أهمية بشكل أو آخر في حقب وتطورات الاقتصاد العراقي الحديث فكان أن تبنت الدولة العراقية الحديثة اول قانون لضريبة الدخل رقم ٥٢ عام ١٩٢٧ اي بعد تأسيس الدولة العراقية عام ١٩٢١ ومن المؤكد أن هذا القانون هو نتاج الفكر الاقتصادي البريطاني سيما القانون الذي أعدته بريطانيا سنة ١٩٢٢ لغرض استخدامه في مستعمراتها ، الملاحظ في تأريخ الاستحصال الضريبي في العراق انه ومنذ العام ١٩٢٧ وحتىٰ صدور

القانون ١١٣ عام ١٩٨٢ وهو آخر قانون ضريبي صدر في العراق لم يحصل او لم يسعى القائمون او المختصون في هذا الشأن على احداث اي تطوير أو تغيير وفق متطلبات الوضع المالي والمعيشي و ألاجتماعي بواسطة العمل التشريعي فيما يخص النظام والهيكل الضريبيين .

وبعد سقوط النظام عام ٢٠٠٣ اصدرت سلطة بريمر المؤقتة القرار رقم ٣٧ تم بموجبه وقف العمل الضريبي اعتبارا من ١٦ نيسان عام٢٠٠٣ ولغاية نهاية عام ٢٠٠٣ بعدها اعيد العمل في الاستحصال الضريبي في الاول من نيسان سنة ٢٠٠٤ حيث قامت سلطة الاحتلال بأصدار الامر رقم ٤٩ خفضت وفق هذا الامر سعر ضريبة الدخل وزادت السماحات الضريبية وأخضعت الموظفين في المؤسسات الحكومية الى ضريبة الدخل شأنهم شأن بقية قطاعات النشاط الخاص.

الملاحظ أن هذا التاريخ الضريبي والعمل بموجب نظام ضريبي قائم وفق القانون الا أن الحصيلة الضريبية لم تكن ذات شأن ملحوظ فاعل بالنسبة للإيرادات العامة او الناتج المحلي الاجمالي للاقتصاد العراقي والجدول (٢) يوضح ما ذهبنا الية

الجدول (٢)

تطور الايرادات الضريبية في العراق للمدة من (٢٠٠٤ – ٢٠٢٢) (مليار دينار)

السنوات	الايرادات الضريبية (١)	معدل التغير السنوي% (٢)	نسبة الايرادات الضريبية الى الايرادات العامة% (٣)	نسبة الايرادات الضريبية إلى الناتج المحلي الاجمالي % (٤)
٢٠٠٤	١٥٩	----	٠,٤٨	٠.٢٩
٢٠٠٥	٤٩٥	١٨٧.٦٩	١,٢٢	٠.٦٧
٢٠٠٦	٥٩١	١٩.٣٧	١,٢٠	٠.٦١
٢٠٠٧	١.٣٩٧	١٣٦.٤٥	٢,٥٥	١.٢٥
٢٠٠٨	٩٨٥	- ٢٩.٤٨	١,٢٢	٦.٢٧
٢٠٠٩	٣.٣٣٤	٢٣٨.٢٧	٧,٠٧	٢.٥٥
٢٠١٠	١.٥٣٢	-٥٤.٠٤	٢,١٨	٩.١٧
٢٠١١	١.٧٨٣	١٦.٣٨	١,٦٣	٨.٢٠
٢٠١٢	٢.٦٣٣	٤٧.٦٤	٢,١٩	١.٠٣
٢٠١٣	٢.٨٧٦	٩.٢٤	٢,٥٢	١.٠٥
٢٠١٤	١.٨٨٥	-٣٤.٤٧	١,٧٨	٠.٧٠
٢٠١٥	٢.٠١٥	٦.٨٨	٣,٠٣	١.٠٣
٢٠١٦	٣.٨٦١	٩١.٦٥	٧,٠٩	١.٩٦
٢٠١٧	٦.٢٩٨	٦٣.٠٨	٨,١٤	٢.٧٩
٢٠١٨	٥.٦٨٦	-٩.٧١	٥,٣٣	٢.٢٦
٢٠١٩	٤.٠١٤	-٢٩.٣٩	٣,٧٣	١.٤٤
٢٠٢٠	٤.٧١٨	١٧.٥٢	٧,٤٦	٢.٣٧
٢٠٢١	٤.٥٣٦	-٣.٨٥	٤,١٥	١.٥٠
٢٠٢٢	١.٠١٣	-٧٧.٦٥	٠,٨٢	٣.٣٤

-المصدر: التقارير السنوية للبنك المركزي العراقي، مديرية الاحصاء والابحاث، سنوات مختلفة من الجدول (٢) نلاحظ أن الإيرادات الضريبية في حالة عدم ثبات وتذبذب خلال مدة البحث بين ارتفاع وانخفاض وبكل الاحوال فهي مساهمات متواضعة سواءٌ في مجمل الإيرادات العامة أو الناتج المحلي الاجمالي..

ففي عالم (٢٠٠٤) كانت الإيرادات الضريبية (١٥٩) مليار دينار بسبب تعطل النشاطات الاقتصادية بعد الاحتلال والفوضى وخرق القانون والوضع الامني المربك حيث بلغت نسبة الايرادات الضريبية بالنسبة الى الايرادات العامة (٠,٤٨%) وبالنسبة الى الناتج المحلي الاجمالي بلغت النسبة (٠,٢٩ %) وهى مساهمات غير ذات شأن أما أعلى ايراد خلال مدة البحث فقد بلغ (٦,٢٩٢%) مليار دينار أي بنسبة (٨,١٤%) من الإيرادات العامة و(٢,٧٩%) من الناتج المحلي الاجمالي عام (٢٠١٧) وهذا الارتفاع سببه آنذاك اتخاذ الدولة لمجموعة من الاجراءات التقشفية الانكماشية جراء زيادة الضرائب وتقليل الانفاق الحكومي الاستهلاكي واستقطاع جزء من رواتب الموظفين لغرض تمويل العجز في الموازنة العامة للسنوات التي سبقت عام ٢٠١٧. وما بين عامي ٢٠٠٤ و٢٠١٧ كانت الإيرادات الضريبية كما قلنا سابقا في حالة تذبذب ارتفاعاً وانخفاضا تبعاً للعديد من العوامل أبرزها:

١ - ارتفاع وانخفاض الإيرادات النفطية خلال مدة البحث

٢- ارتفاع وانخفاض الايرادات غير النفطية وإجراءات الدولة التقشفية

٣- كان لجائحة كورونا دور كبير في الضغط على مؤشرات الايرادات سواءٌ النفطية أو غير النفطية كزيادة الضرائب لتمويل العجز

٤- ضعف كفاءة الادارة الضريبية وكثرة حالات التهرب الضريبي وضعف الوعي والمسؤولية الوطنية ناهيك عن زيادة السماحات والاعفاءات الضريبية

ومن ارقام الجدول (٢) نستخلص معدل مشاركة الايرادات الضريبية بالنسبة للإيرادات بـ (٣,٣٥%) من مجمل الايرادات العامة و (٢,٥٥%) من مجمل الناتج المحلي الاجمالي وهي مؤشرات ضعيفة ذات دلاله واضحة في ان لها دور ضعيف جدا في التأثير على مجمل النشاط الاقتصادي في البلد

لو قارنا هذه الارقام بدول مختلفة نلاحظ في الدول المتقدمة تشكل الإيرادات الضريبية (٢٥%) من مجمل الناتج المحلي الاجمالي وفي تركيا (١٦,١%), تونس (٢٠,١%), الأردن(١٧,٧%)، مصر (١١,٨%)، في المغر(٢٢,١%). (١٠)

أذن نلاحظ أن مؤشرات الإيرادات الضريبية في الواق لا يمكن وبأي شكل من الاشكال ان تلعب دوراً مهماً في التأثير عن مجمل الإيراد العام والناتج المحلي الاجمالي وبالتالي على مجمل نشاطات الدولة حتا مقارنة بأقرب الدول الى العراق وهي الدول المجاورة وبعضها غير نفطي ومن كل ذلك نصل الى نتائج اهمها: -

١- عدم اعطاء الدور اللازم والضروري للقطاع الخاص المهم بالنسبة للاقتصاد الوطني ككل

٢-إهمال التنويع وتفعيل القطاعات الاقتصادية الضرورية غير النفطية المولدة للأوعية الضريبية

٣-الإيرادت النفطية هي الغالبة والمهيمنة على مجمل مؤشرات الايرادات العامة في الموازنة العراقية

٤-تواضع وانخفاض الحصيلة الضريبية اي عدم وجود تخطيط مالي اقتصادي سليم سيما بما يتعلق بأهمية التنويع الاقتصادي.

المبحث الثالث / اسس الاصلاح الضريبي لتعظيم الايرادات وتقليل آثار الاقتصاد الريعي في العراق

اولاً: خصائص النظام الضريبي المعمول به حالياً في العراق.. (١١)

أ- نظام مصمم لاقتصاد مركزي يهمين عليه القطاع العام وتقل فيه مشاركة القطاع الخاص من مجمل النشاط الاقتصادي

ب- عدم وضوح التشريعات والقوانين النافذة على الاقل من قبل عامة الناس فالإدارة الضريبية لا تلعب دوراً ضرورياً في تبسيط وشرح متطلبات قانون الضريبة مع منح الموظف المختص حرية واسعة وصلاحيات كبيره في التقدير والتحاسب.

ت- المعوقات التي تجعل من تطبيق النظام الضريبي والالتزام به أمراً ليس بالسهل مما يسهل عملية التهرب الضريبي بدءاً من تعقيد هذا النظام وطبيعته الكلاسيكية القديمة والغموض والافتقار للعدالة الحقيقية بالإضافة الى تضارب بعض النصوص التشريعية وعدم وجود الألزام عند التنفيذ.

وعليه وطبقاً لمواد الدستور لابد من اصلاح ضريبي فعال وحقيقي وعلمي وواقعي فالمادة (٢٥) من الدستور تفرض على الحكومة ضرورة القيام بالإصلاح الاقتصادي وجعل الاقتصاد العراقي يساير الاقتصادات الحديثة

ويتناغم مع متطلبات العولمة وبما أن العراق من الدول النامية فيجب سن قوانين

تشجع الاستثمار وتجعل العراق بيئة جاذبة للاستثمار وهذا ما نصت عليه المادة (٢٩) من الدستور وهو واجب اساسي للحكومات العراقية حيث نصت المادة (١٠٧) من الدستور أن للحكومة المركزية صلاحيات كبيره في رسم السياسات العامة ومنها السياسة الاقتصادية مالياً ونقديا وتبعا لذلك السياسة الضريبية فلا يمكن الحديث عن اصلاح اقتصادي وتطور واستثمار دون نظام ضريبي يواكب الحاجة الى ايراد يفضي الى تنمية مستدامة ويراعي التنويع الهيكلي.

/ثانيا أسس الإصلاح الضريبي في العراق

١- ألبنيه القانونية: - يجب ان تخضع الضرائب لمبدأ هام وأساسي هو أن لا ضريبة الأ بتشريع قانوني كي تكون ملزمة وأن يراعى في ذلك دراسة كافة الجوانب والحيثيات عند إصدار اي قانون يخص الضرائب سواءٌ كانت على الافراد أو الشركات وأن لا تتعارض هذه القوانين مع توجهات المجتمع الاقتصادية في التطور والنمو ومع بعضها البعض سيما الاعفاءات وألسماحات والازدواج الضريبي.. الخ من الحوافر الضريبة والتركيز على تساؤلات مهمه هي: ما هو الدخل الذي يخضع للضريبة؟ من المكلف بدفع الضريبة؟ ما هي النسبة الضريبية، ومعلوم أن أخر قانون ضريبة صدر في العراق كان قانون رقم (١١٣) لعام ١٩٨٢ وتعديلاته اللاحقة الذي لم يعد يواكب تطورات الحاجة لمزيد من المتغيرات الاقتصادية الحديثة الدولية والمحلية (١٢)

٢- الادارة الضريبية: اي الكادر الموكول إليه إدارة الجهاز الضريبي حيث يجب تمتع هذا الكادر بالتخصص العلمي المهني وبالأدوات الحديثة من أجهزه ومعدات والعمل على أتمتة منظومة البنية الآلية للتحصيل الضريبي وكذلك تزويد هذه الادارة بقاعدة البيانات التفصيلية الشاملة لكل المكلفين القانونيين وأنشطتهم و مصادر دخولهم الحقيقية اي الاوعية المباشرة التي يقع عليا العبئ الضريبي وينبغي أن لا يكون الامر عائد الى الادارة الضريبية لتقدير ما هو خاضع للضريبة وما هو غير خاضع للضريبة بل ينبغي النص على ذلك بموجب القانون وهو أمر ضروري لتجنب عدم الحياد والفساد الاداري والمالي بالتزامن مع رقابة حازمة ومشددة في تطبيق القانون .

٣-البيئة الاستثمارية: من الأهداف التي يجب ان توضع نصب الاعين عند اجراء أي اصلاح ضريبي تشجيع الاستثمار وخلق بيئة جاذبة لرووس الأموال الأجنبية والمهاجرة والتوجه نحو بناء اقتصاد منتج متنوع سيما القطاعات الاقتصادية المتخلفة المهملة رغم أهميتها لحياة الناس من خلال استخدام أدوات السياسة المالية بكل أنواعها كالسياسة الضريبية كالعفاء الكلي والجزئي وتوفير الحماية لمنتجات البلد من خلال إعادة النظر بالضرائب المفروضة لدعم القطاع الخاص ورفع مساهمته في الدخل القومي والناتج المحلي الإجمالي .

٤-المضمون المالي الاقتصادي: أي يجب انه تكون الضريبة ممول اساسي مستقر وفعال للإيرادات الحكومية العامة للتقليل الاعتماد على مورد النفط بما يستتبعه من تقلبات السوق النفطية مما يعني التذبذب في الإيرادات بحيث تصمم الطاقة الضريبية.

الطاقة الضريبية بالشكل الذي يراعي ذلك اي تحقيق أكبر قدر ممكن من الايرادات التي يمكن تحصيلها في حدود الدخل القومي دون المساس بعملية التنمية الاقتصادية بشكل أو اخر ومن الجانب الأخر يجب استحداث أدوات جديده أي توسيع دائرة الضرائب لتشمل أنواع جديدة من الضرائب على الدخول أو السلع الاستهلاكية وكذلك العمل جهد الامكان للوصول الى اكبر تغطيه لشرائح من المجتمع لم تكن مغطات او كانت معفاة لأسباب سواءٌ كانت بالالتفاف حول القانون او الابقاء على منظومة القوانين القديمة كما هي وكذلك يجب الاخذ بنظر الاعتبار أن النظام الضريبي وسيلة فعالة بيد الدولة خاصة في فترات الركود و الازمات الاقتصادية

٥- البناء الاجتماعي والترتيب الهيكلي للمجتمع: يراعي من خلال هذا البناء على أسس العدالة بين مختلف شرائح المجتمع من خلال تطبيق القانون على الكل وإشاعة عامل المساواة من خلال التقليل من الفوارق الاجتماعية والتخفيض ما امكن من الحدود بين الأغنياء والفقراء وتوفير الحد الأدنى من مستلزمات العيش الكريم للفقراء وهذا لا يتم الا من خلال فرض نظام ضريبي تصاعدي يراعي التطور في مستوى المعيشة ويتابع المتغيرات للوضع والمؤشرات الحياتية كالوضع الصحي والسكني ومستوى الدخول اى تصميم نظام ضريبي بصورة متقنة يلبي معايير المصلحة العامة ناهيك عنه العدالة والبساطة والفعالية، والمعلوم أن المادة ٢٨، من الدستور العراقي تعفي اصحاب الدخول المنخفضة من الضرائب وينظم ذلك بقانون وأن يؤخذ بنظر الاعتبار الأوضاع العامة في البلد فليس كل البلدان بمستوى وتقدم اقتصادي و معيشي واحد فأذن يجب مراعاة مستوى الدخل الذي يبدأ منه الشخص بدفع ضريبة الدخل وهذا يختلف بين الدول سبب الفروقات في مستوى حاجات الافراد الأساسية ويجب هنا تحديد السماح الشخصي مع تحديد السماح المناسب للزوجة والاطفال والهيكل الضريبي المناسب الذي يجب

ان يعمل به .أذن عملية اصلاح النظام الضريبي عملية معقدة تتطلب وتشمل تغييرات في نواحي عده بدءا من الادارة الضريبية وليس انتهاءاً بالتشريع الضريبي

الاستنتاجات:

١- ضعف الحصيلة الضريبية في العراق الناجمة عن ضعف الجهد الضريبي وهذا واضح من خلال الطاقة الضريبية وقلة الإيرادات الضريبية المغذية للموازنة .

٢-عدم وجود عدالة ضريبية تفضي للعدالة الاجتماعية حيث يقع العبئ الضريبي في معظمة على اصحاب الدخول المنخفضة والمحدودة مما يرتب آثاراً مالة واجتماعية ضارة .

٣- كثرة حالات التهرب الضريبي نتيجة عوامل متعددة منها ضعف الجهد الضريبي والإدارة الضريبية وليس انتهاءاً بالوعي ووضع التشريعات

٤- النظام الضريبي في العراق نظام قائم على عدم مراعاة العدالة والحياد والبساطة مما يعرقل عملية التحصيل ويجعل منها عملية مكلفة غير شاملة

٥- عدم مراعاة البنية التشريعية القانونية للتحديث والتطوير الحاصل في حركة رأس المال العالمي الى تشريعات أضحت قديمة لا تلبي عملية الحرص على جذب الاستثمارات للدخول في تدعيم الاقتصاد الوطني وتعظيم الدخل القومي..

التوصيات:

١- تصميم نظام ضريبي حديث فعال وشامل وعادل وبسيط يحقق عمليه رفع الايرادات الضريبية الضرورية للتقليل من الاعتماد على الاقتصاد الريعي

٢-يجب ان تشمل عملية الإصلاح الضريبي كل اركان التحصيل الضريبي بدءاً من الإدارة الى القوانين الى التحديث التكنولوجي التقني الى الشمول الضريبي

٣-التنسيق والتناغم بين معظم الضرائب المفروضة اي جعلها منسجمة مع بعضها ويتحقق ذلك من خلال جعل عملية اصلاح نوع واحد من الضرائب لا يكون على حساب نوع اخر بل يجب ان يكون هناك تنسيق بينهما

٤-توسيع الاوعية الضريبية من خلال فرض ضرائب جديدة ليس لها وجود سابقا مثل فرض ضرائب على السلع الاستهلاكية والعمل على الوصول الى أكبر عدد ممكن من الشرائح غير المشمولة بالتحصيل الضريبي وهي قادرة على ذلك

٥-يجب ان يحدد القانون وحده من هو خاضع للضريبية ومن هو غير خاضع ويجب ان لا يترك ذلك للإدارة الضريبية تجنبا للمحاباة والفساد والنفور من قبل المكلف القانوني

المصادر:

١- خالد شحادة الطخيب و اخرون , اسس المالية العامة , دار وائل للنشر , طبعة ثانية , عمان , ٢٠٠٥ , ص ٣٤

٢- محمد طاقة و اخرون , اقتصاديات المالية العامة , دار المسيرة للنشر , طبعه اولى , بغداد , ٢٠٠٧ , ص ٨٩.

٣- كريم عبيس حسان، الخصخصة وإصلاح النظام الضريبي في العراق، مجلة العلوم المالية والصرفة، جامعة بابل، العدد (١)، المجلد (٢٤) ,٢٠١٦ , صفحة ٢٦٤

٤- صباح نعوش , المالية العامة و مالية الدول النامية , مطبعة النجاح الجديدة, الدار البيضاء , ١٩٨٣, ص ٣٠٠

٥- الهيئة العامة للضرائب في العراق , تحديث طرق جباية الضرائب في العراق متوفر على الموقع (Tax.mof.gov.Iq)

٦- لطفي حاتم واخرون، العولمة والرأسماليه وأثرها على اقتصاديات الدول النامية، مركز الكتاب الأكاديمي، عمان .٢٠١٥,صفحة ٧٢

٧- بتول مطر و اخرون , اثر الاصلاح الضريبي في زيادة الايرادات الضريبية في العراق جامعة القادسية , كلية الادارة و الاقتصاد , العدد (١) , المجلة (١١) , ٢٠١٩, ص ١٦٧

٨- اعياد عبد الرضا عبدال , الاقتصاد الريعي و اثره في بناء دولة العراق و قوته مجلة المستنصرية للدراسات العربية و الدولية , عدد (٥٦) , مجلة (١٣) , ٢٠١٦, صفحة ٢٦٩

٩- محمد طاقة ، المالية العامة، دار الكتاب، جامعة الموصل، الموصل ,٢٠١٤, صفحة٥٧ .

١٠- توهاني رايم ,الإصلاح الضريبي في العراق، الوكالة الامريكية للتنمية الدولية USAID ,المشروع الاقتصادي الحكومي ,٢٠١١.

١١- نفس المصدر السابقة

١٢- طاهر الجنابي، علم المالية العامة والتشريع المالي، دار السنهوري, بيروت ,٢٠١٥, صفحة ٩٧